محاولة لتقدير مردود النفقات العمومية الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1998–2019)

Attempt to estimate the return on social public spending in Algeria over the period (1998-2019)

د. دحو معتصم[1]
جامعة معسكر–الجزائر
dahou.moutassem@univ-mascara.dz

أ. طويل أحمد
جامعة تلمسان–الجزائر
a_touil@mail.univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 08 /2020/11 تاريخ القبول: 12 /2021/09 تاريخ النشر : 2021/11/10

ملخص:
تهدف هذه الورقة البحثية لقياس مردود النفقات العمومية الاجتماعية في الجزائر، حيث تم محاولة تقييم أثر الإنفاق الإجتماعي على المستويين الكلي والجزئي. وذلك باستخدام بعض المناهج التحليلية المعتمدة لتقييم مردود الإنفاق الإجتماعي لدى البنك الدولي ولدى وزارة الاقتصاد بكيبك–كندا. فمنذ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ركزت الحكومات الجزائرية المتعاقبة على الإنفاق من أجل الحماية الاجتماعية. حيث تم منح مساعدات نقدية وعينية لفائدة الفئات المحرومة بهدف التخفيف من وضعيتها الهشة. لكن النتائج بقيت ضعيفة.

لقد توصلنا من خلال الدراسة إلى أن مردود النفقات الإجتماعية في الجزائر غير ملائم للأهداف المسطرة سياسيا، وهو ما يجعل سياسة إعادة التوزيع غير فعالة. فبدلا من تحسن وضعية الفئات الهشة المستهدفة من هذا الإنفاق، تتفاقم وضعيتها الإجتماعية نتيجة لعوامل متعددة (كالأسعار والانتهازية وغيرها). ومن هنا يتعين على صانعي القرار مراجعة إعداد السياسات الاجتماعية وتنفيذها لأجل تحقيق مردود ايجابي للإنفاق العام الإجتماعي.

الكلمات المفتاحية: إدماج، مردود، ميزانية، ضرر، نفقات عمومية اجتماعية.

Abstract:
This article aims to measure the impact of public social spending in Algeria during the period 1998-2019, where an attempt was made to assess the impact of social spending at the macroeconomic and microeconomic levels. This is by Using some approved methods to assess social spending performance at the World Bank and the Ministry of the Economy, Quebec, Canada
Since the implementation of the structural adjustment program, successive Algerian governments have focused on spending on social protection. Assistance in cash and in kind has been granted to individuals - or groups of individuals - to alleviate or even eliminate their fragile situation. But the results remained weak.
We found from the study that the effect of social spending in Algeria is insufficient and has a negative impact - which makes the redistribution policy ineffective. Rather than improving the status of vulnerable groups, the social situation is exacerbated by various factors (price, opportunism, etc.). Therefore, policymakers should review the development and implementation of social policies in order to obtain a positive return on social public spending.
Key words: *Inclusion, revenue, budget, damage, social public expenditure.*

1 – **المؤلف المرسل: دحو معتصم:** dahou.moutassem@univ-mascara.dz

مقدمة:

لقد قامت الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي بتركيزها اهتمامها على الإنفاق العام كأسلوب للحماية الاجتماعية. حيث تم منح مساعدات نقدية و عينية لفائدة الفئات الهشة والمعوزة. حيث يفترض أن يسمح ذلك بتحقيق تحسن في وضعية هذه الفئات والتخفيف من معاناتها. لكن نظرا لشمولية السياسات الإجتماعية وعدم استهدافها المباشر لهذه الفئات في ظل الانتهازية وبعض العوامل الأخرى ظل مردود أو أثر الإنفاق الإجتماعي غير ملائم.

ونظرا لذلك لا يمكن لسياسة الإنفاق الإجتماعي أن تستمر بنفس الوتيرة إذا لم تحقق الأهداف المرتقبة منها سواء على المستوى الإقتصادي، الإجتماعي وحتى المالي. وكذلك على المديين القصير أو الطويل. فسياسة الحماية الاجتماعية تبقى غير واضحة شاملة وغير مستهدفة للفئات المستحقة فعلا.

ومن هنا يمكننا طرح الإشكال الآتي:

ما هو مردود النفقات العمومية الاجتماعية بالجزائر خلال الفترة 1998-2019 ؟

تتفرع عن هذه الإشكالية إلى التساؤلات الآتية:

ما المقصود بمردود النفقات العامة الإجتماعية (أو النفقات ذات الطابع النهائي)؟ وما أهميته؟ و هل تعتبر هذه النفقات استثمارا اجتماعيا؟ وكيف يتم تقييم مردود أو تأثير النفقات العامة الاجتماعية ؟

الفرضيات

- يسمح الإنفاق العام الإجتماعي بتخفيف وضعية الفئات الهشة و الحد منها

الدراسات السابقة

لقد تم اعتماد دراستين لتقييم مردود الإنفاق العام الاجتماعي:

- **دراسة البنك الدولي (2003): *« Guide pour l'Analyse des Impacts sur la Pauvreté et le Social »***

جاءت في شكل دليل حول تحليل الفقر والأثر الإجتماعي، وهي عبارة عن دراسة تحليلية للأثر التوزيعي للإصلاحات السياسية على المستوى المعيشي للأطراف ذات المصلحة –الفئات الهشة-. هذه الدراسة تسلط الضوء على بعض الأدوات المستخدمة عند تحليل أثار الإصلاحات السياسية على المستوى الإجتماعي. وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تكييف المناهج والأساليب المطبقة مع السياق والظروف التي تم دراستها. حيث يتطلب ذلك معالجة الاختلالات بمرور الوقت، من خلال إعادة التقييم المستمر للسياسة المختارة. ويتطلب ذلك نهجا متعدد التخصصات واختيار الأدوات والأساليب المستخدمة حسب نوع الحالة المدروسة.

- **دراسة وزارة الاقتصاد بكيبك–كندا (2016): *« L'évaluation du rendement d'une dépense publique: un précis méthodologique à l'usage des évaluateurs de programmes du ministère»***

توفر هذه الدراسة لمقيمي البرامج وكل المهتمين بتقييم كفاءة الإنفاق العام، دليل لقياس مردود الإنفاق العام . والطريقة المستخدمة هنا تعتمد على نظرية المنفعة والفائض الإجتماعي. حيث تم استخدام تحليل التكلفة والعائد (**ACB**)، هذا التحليل يسمح بتقدير الفائض الإقتصادي الصافي لبرنامج معين بمقارنة المزايا والتكاليف الاقتصادية المرتبطة به. وتوصلت الدراسة بالرغم من أن بعض افتراضاتها مبسطة إلى أن تقدير الإنفاق العام حسب طريقة التكلفة والعائد يوفر للسلطات معلومات هامة حول الأثر الإجتماعي للإنفاق العام. فالحاجة إلى معرفة الربحية الإجتماعية للتدخل الحكومي تكتسي أهمية في الحساب الإجتماعي والاقتصادي لدى صانع القرار.

المحور الأول: قياس المردود

يعرف المردود بأنه العائد على رأس المال المستثمر: يعبر عنه مثلا، بغلة كل دينار مستثمر في مشروع ذو منفعة خاصة، فحسب المعايير الدولية واحد دولار من رأس المال المستثمر مثلا في الصناعة يكسب 10 دولار (**Rapport .Parcs Canada, 2014**) أو مشروع ذو منفعة مجتمعية.[1] ومن أجل معرفة ذلك، يكفي إجراء الحساب الاقتصادي المعتاد – الخاص أو العام– على أساس نسبة التحيين التي من شأنها أن تجعل القرار مناسبا من خلال تقييم المشروع بصورة مسبقة. وينطوي ذلك على القيام بمقارنة الإيرادات والتكاليف المستقبلية. حيث لا يتعلق الأمر في هذه الحالة بمردود المشروع بل بمردود العمليات السابقة.

فبعبارة أخرى، ما هو مردود النفقات المصروفة في إطار الحماية الاجتماعية؟ وبالتالي فإن السؤال سيكون كيف يتم صياغة وحساب مردود المساعدات الممنوحة لمواجهة ضعف أو هشاشة فئات معلومة من المجتمع. هل يمكن اعتبار المخصصات الصريحة التي يتم منحها، فرديا أو جماعيا، استثمارا اجتماعيا؟ والذي سيتمثل مردوده في التنمية الاجتماعية؟ لذلك لا تزال هناك الكثير من الأسئلة العالقة حول هذا النوع من التدخل العمومي.

في الواقع حتى إذا كان هذا الإجراء (أي تقييم المردد) يبدو محدود النطاق، صريح وفي كثير من الأحيان لا يعاد تطبيقه على مستوى نفس الفرد، فإنه ذو أهمية كبيرة على المستوى الاجتماعي لأنه يتعلق بمشروع استثماري يرتبط بالمجتمع ككل. هذا الاستثمار، يتم على أساس ميزانية ممنوحة سنويا، هو استثمار اجتماعي ومستدام على المدى الطويل. وهو يشتمل في هذه الحالة على الحد من الفقر، والبطالة وغير ذلك من العلل الاجتماعية كالعنف لضمان التماسك الاجتماعي. وتبعا لذلك فالمردود هو النتيجة الاقتصادية لأي قرار أو إجراء أو مشروع اقتصادي. وهذا يعني أن التحليل الحالي يسعى لتحديد أفضل الإجراءات الاجتماعية على مستويات ترشيد، تسيير، وحتى إستراتيجية الإنفاق العام الذي يعزز ذلك. فالدراسة الحالية لها أهميتها الخاصة نظرا لكون إشكالية فعالية مساعدات مكافحة الفقر لا تزال مجالًا للناقشات العلمية التي تشكك في العديد من الأسباب التقليدية بين المتغيرات الاقتصادية، وأهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وردود فعل الأثر **(GUILLAUMONT & WAGNER, 2013 : 115-164)** .

يبدو المردود في صيغته الأولى ذو طابع نقدي. فهو عموما مفهوم مرتبط برأس المال مثلما ترتبط الإنتاجية بالعمل. لذا فهل يقاس المردود بالدخل الناتج عن استخدام رأس المال؟. في الواقع يتخذ القياس أشكالًا عديدة. وهي إما القيمة الحالية الصافية (**VAN**) أو الربح الصافي المحين (**BAN**)، أو مؤشرات تقدير أخرى مثل معدل المردودية الداخلي (**TRI**) أو فترة الاسترداد **(DR)** ...وغيرها. فالمردود هو قياس كمي يشتمل على بسط الربح أو الميزة لرأس المال المستثمر في عملية إنتاج السلع والخدمات. وتقييم العائد بصورة نقدية ليس بعملية بسيطة علما أن الربح هو الفرق بين الإيرادات والمصروفات أو التكاليف المتحملة، حيث يتعقد التقييم في إطار المشروع الإجتماعي لأن نفقاته غير خاضعة كلها للتقييم النقدي الدقيق؟ **(HALACHMI, 2005 : 267-279)**

من منظور الاستثمار الاجتماعي، وباستخدام تعريف **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE, 1998: 9; OCDE, 2001: 18)** الذي ينص على أن "الاستثمار الاجتماعي هو استثمار في الأشخاص وليس مجرد دفع تعويض لهم، فالمردود لا يتم تقديره من حيث الإصلاح حسب ***ميردال*** **(Myrdal, 1960)**. ولكن من حيث حماية مسبقة لمخاطر الضعف أو الهشاشة. وسوف يظهر المردود في البداية،

بأنه تجنب للأضرار ... الأمراض والبطالة والفقر، على سبيل المثال؛ وبالتالي فالمردود الاجتماعي سيتضمن الإنفاق الذي يتم تجنبه إذا تم تطوير التعليم والتكوين والصحة والتشغيل في الوقت المناسب. بل هو ببساطة توفير في النفقات محقق تبعا لكفاءة في النفقات السابقة."

وبالتالي في هذه الحالة الاجتماعية، المردود سيكون المقياس – **أيا كان شكله ملموسا**– الذي يعبر عن ردود الفعل على النفقات. وعادة ما يتكون من تقدير تمكين الأفراد. فمن منطلق تفكير ميردال لا يتعلق الأمر فقط بالإصلاح، الذي يتطلب تمويلا دائما و مستمرا مع مرور الوقت لنفس الغرض، وبالتالي ليس بالاستمرار في تعبئة الضرائب لحل ظاهرة تكون مرنة، ولكن للحماية من خطر التعرض للضعف أو الهشاشة وإعادة ظهورها على الأقل في المدى القصير. وبالتالي فهي عملية تنطوي على الاستثمار اليوم لأجل التوفير أو الاقتصاد في النفقات مستقبلا. ولكن هذا الأسلوب من الإجراءات هو جزء من نموذج « الإستثمار الإجتماعي» **(Damon, 2015 :722-733)** الذي يعرف بأنه عملية "استثمار في الأشخاص وليس فقط تعويضهم بعوائد مستقبلية من حيث المشاركة في سوق العمل والمشاركة الاجتماعية".**(European Commission, 2014: 66)**

وسيكون مردود الإنفاق الاجتماعي في ظل هذه الظروف الإستراتيجية مساويا لمبالغ النفقات التي تم تفاديها أو تجنبها. فمن وجهة نظر رأس المال البشري، من شأن الإنفاق العام أن يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل، وانخفاض معدل البطالة على المدى الطويل – بما فيها بطالة الخريجين الجامعيين–، وبالتالي المساهمة في مردود النفقات الاجتماعية. إذن، هي مسألة تعتبر السياسة الاجتماعية عاملا منتجا ومرتبطا بالمردود (المردودية تكمن في التكاليف المستقبلية التي تم تجنبها أو المساهمات المباشرة في النمو). **(Boisson-Cohen. & Collombet, 2016 : 5-34)**

لكن تبعا لهذا النهج، ما هي طبيعة حالة السياسة الاجتماعية الجزائرية ؟ يبدو بديهيا، وفقا لأهداف الإجراء المتخذ، أنه يتعلق في هذه الحالة بمردود الإصلاح. والواقع أن السياسة التي يتوخاها صانعو القرار تكمن في مساعدة الأشخاص الموجودين في وضعية هشة أو غير مستقرة.

غير أن مفهوم التنمية الاجتماعية كان يمكن أن يملي على مصممي الحماية الاجتماعية الإصلاحية (**réparatrice**) أن يميزوا بين أهدافها بالنسبة للأشخاص موضوع الإصلاح من الأشخاص موضوع الاستثمار الاجتماعي، ومن ثم يمكن أن تشمل العملية نهج دورة حياة الأفراد: الطفولة والشيخوخة، المراهقين – العاطلين عن العمل– المتسربين من المدارس...وغيرها.

أولا: غموض المردود على الإنفاق العام:

يتعلق الأمر بمردود الخدمة العامة الناتج عن الإنفاق العام. لذلك، فالحالة المدروسة هنا تتمثل في فهم مردود المخصصات الممنوحة، من قبل السلطات العمومية، في شكل مبلغ نقدي للفرد أو مجموعة من الأفراد. وبالتالي فإن مردود هذه المخصصات سيكون تحقيق الغرض أو الهدف الذي منحت من أجله؟ ولكن في هذه الحالة، كيف يمكننا أن نعرف أنه قد تم الحد من الهشاشة أو التخفيف من البؤس، أو أي نوع من المعاناة، على المدى القصير؟

1– أثر أو إجراء التقييم:

دراسة مردود الإنفاق العام الاجتماعي هي دراسة حديثة. وهناك مؤسستان فقط تنتهجان مفهوم المردود على الإنفاق العام الإجتماعي هما: البنك الدولي ووزارة الإقتصاد في كيبيك. في الواقع يهتم البنك الدولي (2003) بالأثر الناتج عن الإنفاق. لذلك يقترح تحليل تأثير الإنفاق العام من خلال آثاره المختلفة (كطريقة لتقدير المردود). في حين أن وزارة الاقتصاد في كيبيك تهتم بعملية تعرف بأنها "تقييم لمردود الإنفاق العام، بمواصفات منهجية دقيقة لاستخدامها من قبل مقيمي برامج الوزارة". **(Tagne Kuelah, 2016)** ويركز هذا النوع من التحليل على

الدعم العمومي الممنوح لإنجاز البرنامج. وبالطبع يتم تقدير المردود من حيث منهجية "التكلفة- الفعالية (**coûts- efficacité**)" التي تشمل جميع الآثار -خصوصا الخارجية- في الأفق الزمني والمكاني. وهو تقييم يمكن القيام به بصورة سابقة أو لاحقة. فإذا كانت التكاليف مدرجة في الميزانية العامة (بما فيها المبالغ المخصصة للحماية الاجتماعية ومصادر تمويلها) فالفعالية تتعلق بالأهداف المحددة من خلال التدخل. أو بعبارة أخرى فإن التكاليف والفعالية هي فقط التأثيرات على مختلف المستويات الناتجة عن المشروع.

لذا بالرغم من تكلفة التمويل عن طريق الضرائب التي تتيح الفرصة للمجتمع بأسره، فالمردود سوف ينخفض إذن من حيث مساهمته في الإدماج الاجتماعي. وبخلاف ذلك، يتكون التقييم مما يقدمه الدعم العمومي للمستفيد، كرفاه أو كتخفيف من قيود الضعف أو الهشاشة. أو المساعدة التي تثير وتسمح بالانتقال من حالة اقتصادية واجتماعية معينة إلى حالة أفضل.

من هنا يتضح أن المردود لا يخضع فقط للمبلغ المخصص ولكن أيضا لتوافر الخدمة المتوقعة (الندرة النسبية في الكمية والنوعية) وسلوك من يقوم بالإنفاق وتوفير الخدمة. وفي هذا الصدد، فإن مثال قطاع الصحة العمومية ملهم جدا. لكن الغموض، انطلاقا من نظرية المساءلة، يكمن في حقيقة أنه لا يزال من الصعب عزل تأثير الدعم (أو العمل الوزاري) من الآثار الأخرى للتضامن الاجتماعي وهي ذات أشكال مختلفة كآثار الزكاة على سبيل المثال أو الآثار الإقتصادية للمداخيل أو التابعة لنمو الناتج الخام أو الاقتطاعات الجبائية ...وغيرها.

مع ذلك، وفيما يتعلق بالنفقات العمومية كتلك النفقات الاجتماعية المخصصة للحماية الاجتماعية، فالمردود يتخذ معاني أو دلالات تتعلق بأهدافها. وفي الواقع أن هذا النوع من الإجراءات يربط بين عدة جهات فاعلة تشمل: الدولة بوصفها الجهة المانحة أو الممولة، الوزارة بصفتها مكلفة بتوزيعها، المستفيدين من المعونة، أي الفئات السكانية الضعيفة التي تسعى إلى حماية أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، المجتمع الذي يساهم من خلال دفع الضرائب في تمويل الصناديق، وبالتالي تتوقع مختلف الأطراف انعكاسات إيجابية على مستقبلها. إذن فالمردود ذو طابع اقتصادي واجتماعي في نفس الوقت، وحتى سياسي. لأن الحكومة تفعل كل ما بوسعها كي يتم إعادة تعيينها على رأس إدارة الشؤون العامة. ويمكن إدراكه أيضا على مستوى الاقتصاد الجزئي والفردي وعلى المستوى الاقتصادي الكلي والجماعي من حيث خفض معدلات الضعف أو الهشاشة لأوضاع أفراد كانوا يعدون من الضعفاء اقتصاديا واجتماعيا.ومن ثم فإن قياس مردود الإنفاق أو تأثيره يتمثل في القياس الكمي لإنتاج الآثار المادية والنقدية أو ذات الطابع النوعي التي يولدها.

وعلى مستوى هذه الدراسة، تتمثل النفقات العمومية الاجتماعية في مختلف المساعدات والمنح الاجتماعية التي لا يكلف بإرجاعها المستفيدون منها. فهي ليست دين عليهم بل تأتيهم من غير مقابل. ويشمل ذلك المساعدات والمنح لفائدة المرضى وذوي الإعاقات والفقراء والبطالين، والمحتاجين للإدماج والترقية في مجال التشغيل و التضامن الاجتماعي ...وغيرها. فبالنسبة للسلطات العمومية الجزائرية توجه هذه المساعدات إلى تسهيل الإدماج الاجتماعي للأسرة أو الفرد، أو فئات معينة من المجتمع ... ويبرز نوعان من المساعدات يجب الإشارة إليهما: المساعدة الموجهة لمكافحة الفقر (المنحة الجزافية للتضامن **AFS**) وتلك المساعدات المخصصة لترقية التشغيل (التشغيل بمبادرة محلية **ESIL**، أشغال المنفعة العامة الكثيفة الاستخدام لليد العاملة **TUPHIMO**، دعم إنشاء المؤسسات **A.C.E.** ...) أو أيضا لأجل مشاريع التنمية المجتمعية (**Développement Communautaire**).

2- هل المردود هو فائض المستهلك؟:

هذه الاعتبارات للنفقات الإجتماعية المستهدفة للأسر والأفراد الذين يعيشون أوضاع هشة وحرجة، تحول تلك النفقات إلى مساعدات ممنوحة من أجل سد أغراض استهلاكية، وبالتالي يبقى مردود أو عائد هذه النفقات يتمثل فقط في المنفعة التي يتحصل عليها المستفيدين من المساعدات والتي تقاس بفائض المستهلك: وهو بلفظ آخر الفرق بين ما يدفعه هذا الأخير، أي سعر التوازن السوقي، لإرضاء تفضيلاته وما هو مستعد لتقديمه من ميزانيته. لذا، فهل تسمح حالة الدخل عن طريق الإعانة (أو بدل الدخل) بهذا المدى للاختيار؟

ولذا، ولمزيد من التوضيح نشير إلى ما يلي:

- المنح هي مجرد مساعدات وليست بأي حال من الأحوال مداخيل وبالتالي تضاف إلى الموجود من قدرات الشراء لدى المستفيد، والتي قد تكون معدومة، أو أقل أو تساوي الأجر الوطني الأدنى المضمون (**SNMG**)، أو إلى أي ريع مهما كانت طبيعته أو دخل معين؛
- من الضروري التمييز بين المساعدات من أجل القوت (الكفافية أو المعيشية) والمساعدات من أجل الترقية: فالبعض يحصل على مساعدات معيشية، والبعض الآخر يحصل على مساعدات ترقوية للحصول على السكن والرعاية، والضرائب السلبية (إعفاءات وتخفيضات) ...وغيرها.

وعلى العموم يتعلق الأمر بعملية إدماج وبالتالي الحصول على نصيب من الثروة الوطنية. فالمخصصات الممنوحة تقاس بنسبة أو درجة مشاركة وإدماج الفقراء في الثروة الوطنية.

ولذلك، فإن النفقات الاجتماعية، بحكم تعريفها، هي مخصصات موجهة:

- لأجل رفع القدرة الشرائية للأفراد المحتاجين، ومن ثم تخفيف وطأة المعاناة المادية. وهي تقاس بسلة معينة من السلع والتي يمكن الوصول إليها من قبل المستفيد من خلال المساعدة الممنوحة. وبالتالي فمردود الإعانات يتمثل في قياس التحسن في الوضعية.
- لأجل مساعدة نسبة معينة من السكان، يتم تخصيص ميزانية كاملة على مستوى الاقتصاد الكلي دون أي مقابل. وسيتم تقدير المردود من حيث الانخفاض الحدي للفقر وتعزيز إدماج الفئات الهشة والضعيفة، والتراجع الحدي لمعدل البطالة نظرا لأن هذه الأهداف بصورة عامة نابعة من البرنامج والسياسة الاقتصادية التي تتسم بديناميكية اقتصادية وطنية، واستقرار اجتماعي وسياسي بفعل انخفاض التوترات والمطالب، نقص في الفساد، ونقص المظاهر غير رسمية ...وغيرها.

وهكذا، فإن قياس المردود يتمثل في دراسة أثر عملية الدعم الاجتماعي. هذا الأثر الذي ينعكس على مستويين:

- مستوى الاقتصاد الجزئي كعملية منتظمة أو علاج لحالة أو وضعية معينة في وقت محدد؛
- مستوى الاقتصاد الكلي كميزانية تخصص سنويا ولفترة طويلة، حسب الحالة المدروسة تتراوح ما بين عامي 1998 و 2019.

ومن شأن النتائج التي تم التوصل إليها على هذا النحو أن تسمح بإدراك مستوى تحسن أوضاع الضعفاء ومشاركتهم في الثروة الوطنية والعواقب التي لا يمكن إدراكها مسبقا للمساعدة. لذلك يتم تحديد نوعين من المردود (أو الغلة) هنا: مردود- مالثوسيان (**Malthusien**) ومردود التأثير (**Le rendement incidence**).

ثانيا: المردود ذو الضرر

تختلف الفئات المستهدفة من سياسة الحماية الاجتماعية وتتنوع، حيث تتراوح بين الطفولة المبكرة والعاطلين عن العمل وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة ... مجموعات يمكن تصنيفها في فئتين عريضتين: الأشخاص العاجزين أو غير القادرين (**Les incapables**) بسبب إعاقة ذات مصادر مختلفة تبعدهم عن سوق العمل؛ والبطالين (العاطلين عن العمل لأسباب اقتصادية و/أو تقنية أو طبيعية). وبالتالي فإذا كان العاجزين من رضع وقصر ومرضى وكبار السن، يحتاجون إلى الإنقاذ فإن سوء الفهم يكمن في المساعدة الممنوحة للأشخاص القادرين (على العمل والبحث عن النشاط الاقتصادي).

في الواقع، وفقا للنظرية المالتوسية (**Malthusienne**)،[2] ونظرية الحوافز بشكل عام ونظرية البحث عن العمل (**Job Research**) على وجه الخصوص، فإن مساعدة الفقراء لا يمكن إلا أن تسمح بإنتاج الفقر. ونتيجة لذلك، كلما كانت الدولة تمنح مخصصات للفئات الأشد ضعفا، كلما قلت رغبة هذه الفئات في بذل الجهود والسعي للحصول على الحماية الذاتية: على سبيل المثال الرغبة في العمل. ولنتذكر أن المساعدات والمنح ما هي إلا نتيجة اقتطاعات للغير تكمن في الضريبة. وهي استنزاف للدخول غير المخصصة لإنتاج الخدمات الجماعية ولكن موجهة للأفراد لأجل الاستهلاك النهائي. وبالتالي فإن تكلفة الفرصة البديلة مرتفعة. ونتيجة لذلك، فإن الإعانات الممنوحة يكون لها أثر سلبي يضر بالمجتمع.

لذلك، فإننا نعني بالمردود ذو الضرر أو المردود السلبي (**مدلول ذو أهمية أكبر من المردود بالمعنى المالتوسي**) ظهور لآثار عكسية، أو إحداث تغيير في الفئات الاقتصادية، أو سلوك مخالف لتلك الآثار والسلوكات المنتظرة جراء منح المساعدة. على هذا المستوى، ومن هذا المنطلق، يمكن أن يظهر ثلاثة أنواع من "مردود الضرر" (**Le rendement-dommage**) والتي ترافق سياسة الحماية الاجتماعية والتضامن الوطني التي لازالت تمارس حتى الآن. وتتمثل هذه الثلاثية في الانتهازية وعدم التقيد بالقواعد المالية وغرامة الدعم.

1- الانتهازية:

بالنظر إلى دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وعلى الرغم من تزايد الإنفاق العام، لا تزال البطالة والفقر والاقتصاد غير الرسمي مستمرة بمعدلات كبيرة. وبموجب مبادئ الخطر أو الضرر الأخلاقي والاختيار العكسي، كلما قامت الدولة بتقديم إعانات، كلما كان المستفيدون راضين عن هذه الإعانات، وكلما شجع ذلك طامحين (أو منافسين) آخرين للاستفادة من هذه الإعانات (انظر معدل نمو هذه الفئة). رغم أن حجم هذه الإعانات غير معتبر مقارنة بالحد الأدنى القانوني للأجور مثلا، فإعانة الرعاية تولد المنافسين وتشجع الأفراد على تحمل خطر الاستفادة غير القانونية.

وهكذا، فإن عدد المستفيدين غير المستحقين يشير إلى مردود مالتوسي يتضمن سلوك عكسي فيما يتعلق بإدارة الإعانات النقدية. غير أن هذا لا يقتصر على الأرقام الظاهرة، حيث تفترض الإدارة السياسية أن هناك مستفيدين غير مستحقين آخرين مثل المستفيدين من الإغاثات العينية (قفة رمضان). وهكذا فقد بلغ عدد المستفيدين غير المستحقين في عام 2010 من المنحة الجزافية للتضامن (AFS) 121700 أي 10% من مجموع المستفيدين؛ وإلغاءها يمكن أن يسمح للدولة باقتصاد ما يعادل مبلغ 5.5 مليار دينار جزائري.[3] وفي سنة 2015، بلغ عدد المستفيدين غير المستحقين حوالي 22400، أي حوالي 3٪ من إجمالي المستفيدين. وبالتالي فهم غير مؤهلين للحصول على

مخصصات جزافية كونهم استفادوا من مداخيل من جهة أخرى. وقد استهلك هؤلاء "المحتالون" ما يعادل مبلغا يقدر على أقل تقدير، بأكثر من مليار دينار. وبالتالي فإن الخطر الأخلاقي المرتبط بالمخصصات العمومية يزيد من **المردود المالتوسي**.

2- عدم التقيد بالقواعد المالية

تمنح سياسة الإدماج المتعلقة بالحماية الاجتماعية قروض مصغرة للأشخاص المفترض أنهم في وضعية اقتصادية غير مستقرة أو صعبة. فالقروض المصغرة هي قروض تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (**ANGEM**). وهي تهدف للخروج من المجال غير الرسمي ودعم الأنشطة، التي تعتبر أغلبها حرفية، وفي حالة من الركود. مع ذلك، هل يتم تشبيه القروض الممنوحة بتبرعات أو أنها لا تتضمن أي ديناميكية لأنشطة المستفيدين، وبالتالي فإن عملهم لا يولد دخلا؟

فنظرا لأن المستفيدين لا يستطيعون تغطية تكاليف التشغيل على المدى الطويل، فهم يعتبرونها كإعانات عمومية. ونتيجة لذلك، لا يمكن سداد هذه القروض بصورة كلية. حيث تشمل هذه القروض المصاريف التي تغطيها السلطات العامة دون مقابل. هذه المصاريف يكون تسييرها[4] صعبا للغاية لأنها تولد: مصاريف لا يمكن التحكم فيها ومعتبرة، تقدر بحوالي 17 %؛ مصاريف التسيير والخدمات غير المالية تقدر بحوالي 9 %؛ ومعدل استرداد أو سداد القروض لا تزال نسبتها منخفضة في حدود 32٪ في حين أن المعدل الدولي هو 95٪. وهو ما يسمح بخصم 63٪ من الأموال المقدمة بموجب القروض لوحدها فقط، وبالتالي خسارة. أي المزيد من الإنفاق العمومي الاجتماعي. وتنتهي القروض والرسوم المصاحبة لها في نهاية المطاف إلى الإنفاق العمومي الاجتماعي ذي الطابع النهائي.

3- غرامة الدعم

في إطار السياسة الإجتماعية الجزائرية تبلغ الإعانات المقدمة للسلع الأساسية مستواها الأقصى بطريقة تجعل من الأسعار أسعار جامدة لكن هي في الحقيقة مرنة حسب حالة السوق كما تعتبرها النظرية الإقتصادية. حيث تنعكس هذه الإعانات العمومية العامة -بصورتها الحالية- بصفة مغايرة مع الأهداف المنتظرة منها. فعوض أن تدعم القوة الشرائية للمستفيدين منها تقوم بتخفيضها، مما يزيد من ضعف المعوزين المتكفل بهم في إطار التضامن الوطني. وهكذا يتحول شرط تنظيم أسعار السلع التي تعتبر من الضروريات الأساسية وفقا لأسعار مسقفة وليس وفقا لتذبذب سعرها في الأسواق العالمية (جل السلع هي منتجات مستوردة)، إلى شرط يعاقب طالبي هذه المنتجات لاسيما في حالة انخفاض أسعارها. هذا الانعكاس السلبي يزيد من حدته على المشتري تلك الأسعار التي تبقى في سقفها لفترة طويلة من الزمن، حيث لا تعرف عمليا إلا مراجعات قابلة للارتفاع فقط حسب منحى تصاعدي.

وهكذا هذا النوع من المردود يتماشى ويشير إلى دعم السلع المعلنة كضروريات أساسية. ففي الواقع، تمنح السلطات العمومية إعانات للمنتجين والموردين/المستوردين لبعض المنتجات التي تحدد أسعارها بصفة مسبقة عند مستوى معين والتي لا تتكيف مع الأسعار العالمية إلا في حالة ارتفاعها. وبالتالي فإن هؤلاء العارضين للسلع المدعمة يحصلون على ريع دون مقابل لأنهم يحصلون على الفرق في الأسعار ما بين السعر العالمي (أغلبية السلع الغذائية مستوردة) وسعر التجزئة في السوق الداخلية. فارق يعطي هامش ربح إجمالي كبير جدا وهذا على مدى فترة طويلة. فعلى سبيل المثال، ومن خلال دراسة الفترة 2019/2008 لثلاثة منتجات يتجلى الأمر بوضوح (لاحظ الشكل رقم1 والملحق رقم 1). فهذه الظاهرة المعبر عنها بالنقود تجعل سياسات الحماية الاجتماعية فاشلة لأنها ترفع الأسعار التي كان من المفروض أن تنخفض، من خلال سياسات الحماية الاجتماعية. ففي هذا السياق، ينظر إلى المخصصات النقدية الممنوحة للفئات الهشة أنها تفقد أو

تنقص من قوتهم الشرائية بقدر الفارق المحصل عليه من طرف العارضين. وعلى سبيل المثال، بدلا من أن يسمح مبلغ 3000 دج (كمنحة تضامن) بالحصول على ما يعادل 115 كغ من السكر في عام 2008 أو 75 كغ من السكر في عام 2017 حسب الأسعار في السوق الدولي، فإنه لا يسمح سوى بالحصول على كمية مدعومة حسب السعر المطبق في سوق التجزئة الداخلي تقدر بـ 38 كغ (وبالتالي فقدان 77 كغ) أو 33 كغ (وبالتالي فقدان 42 كغ) على التوالي. لذا يعتبر الدعم جشع جشعا حادا جدا بالنسبة للقوة الشرائية.

والدعم في هذه الحالة الخاصة يشكل عامل (تضخم) تزايد وارتفاع في سعر المنتج. ولفهم أفضل لهذه الظاهرة نحصر مؤشراتها بين سنتين مرجعيتين بالنسبة للاقتصاد الجزائري ألا وهما سنة 2008 (الأزمة العالمية) وسنة 2016 (السنة التي تم ترسيمها كبداية التقشف وبالتالي الأزمة المالية في الجزائر). ومن ثم يتضح من الشكل الموالي أنه بمقابل القيمة المدفوعة في السوق الداخلية لوحدة من كمية ما، كان من الممكن الحصول على ضعفها في السوق الخارجي (انظر النسب **ب \أ**) مثلا عوض وحدة واحدة من السلع التالية وعلى التوالي لسنوات 2008 و 2016 كان من الممكن أن يحصل المشتري في السوق الخارجية على 3.1 و2.25 وحدات من السكر؛ وعلى 1.67 و 3.33 وحدة بالنسبة للقمح و 1.03 و 1.95 وحدة بالنسبة لزيت الصوجا.[5] وبعبارة أخرى، في حين أن الأسعار العالمية تتجه نحو الانخفاض، فإن السوق المحلي المدعوم يبقي الأسعار مرتفعة بمرور الوقت (لاحظ شكل رقم 1). أو رمزيا بواسطة المبلغ المدفوع بدلا من الحصول على سلة من السلع المدعومة لتلبية احتياجات ثلاثة أيام لا نكتسب (جراء السعر المطبق) من هذه الضروريات إلا ما يكفي ليوم واحد فقط. وعليه يجب رفع عتبة الفقر المحددة بدولار أمريكي/ اليوم إلى الضعف على الأقل أي دولارين على مستوى الجزائر. وبالتالي المساعدات الممنوحة للوصول إلى عتبة الفقر الحرج بالنسبة للمحتاجين تنخفض بالفعل إلى مخصصات تحت قبضة حديدية (أي تنخفض قيمتها الشرائية).

شكل رقم 1: مخططات تلخيصية لتطورات أسعار المنتجات المعنية

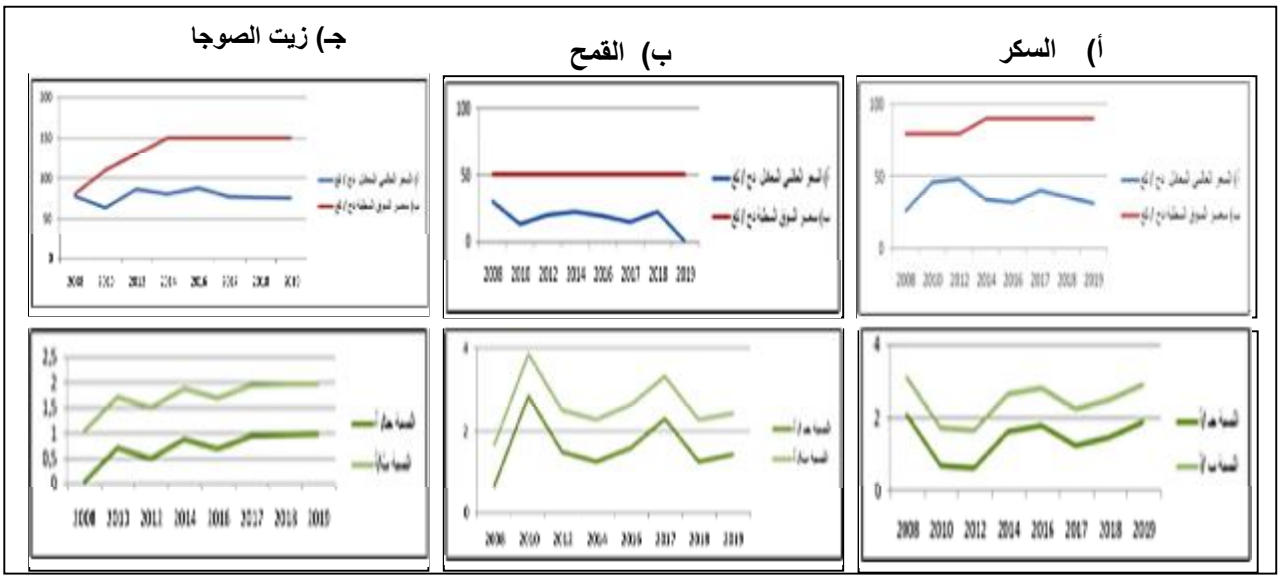

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ملحق 1

ومنه فإن سياسة إعادة توزيع الموارد في هذه الحالة غير فعالة، وبالنسبة لهدفها في التخفيف من ضعف الفئات الهشة فهي تتسم بعدم الكفاءة. ومن المفارقات أن الدعم يعاقب المستفيد من المخصصات أو المنح الاجتماعية بدلا من تخفيف عبئه من البؤس. حيث أصبح

للدعم بالشكل الممارس تأثير مزدوج: أحدهما إيجابي يسمح بزيادة ثراء موردي السلع المدعمة، والآخر سلبي يؤدي لإفقار الضعفاء (الفئات الهشة). وبالتالي فإن **المردود المالتوسي** مؤشر يدل على مجال ظهور نتائج غير مرغوب فيها ناجمة عن سياسة الإعانة.

المحور الثاني: مردود التأثير (Le rendement incidence)

في الواقع، يتم تقديم تحليل المردود حسب المنهجية المقترحة من قبل مصالح البنك الدولي **(La Banque mondiale, 2003)** كتحليلا لتأثير النفقات العمومية المتوسطة أو الحدية. وهو يتضمن تقدير لأثر النفقات العمومية والتحويلات الاجتماعية، تأثير يمس طلب الأسر وعرض الخدمات وكذلك الأسعار. ولفهم مردود أو عائد الإنفاق العمومي الاجتماعي علينا الأخذ بعين الاعتبار للمعطيات الآتية: أي تحويل اجتماعي أو إنفاق عام هو مبرر للضريبة. وفي حالة الاقتصاد الجزائري، هو اقتطاع من عائدات النفط، ومن ثم تترتب عليه عواقب فقط على هذا المستوى. إذا يعبر قياسه عن أثره كتشخيصه بما يمثل في الريع النفطي.

ولا يقترن التأثير[6] هنا بالنتيجة التي تعتبر في حد ذاتها إشكالية ويصعب تحديدها لكن بمستوى نسبي: حيث يتم فحص المبلغ الممنوح لفرد أو جماعة من الأفراد بالمقارنة بمؤشرات أو متغيرات أخرى. حيث تعتبر المنح كمداخيل قد تكون هامشية يمكن أن تضاف إلى مداخيل أخرى أو مطلقة باعتبارها وحيدة لا يضاف لها أي دخل آخر. واستنادا إلى المؤشرات التي تم إعدادها في هذا الصدد، يجري تقييم مردود الإنفاق العمومي الاجتماعي ويتم إدراكه على الصعيدين الفردي والجماعي.

أولا: النصيب من الثروة الوطنية

يفهم المردود كنسبة إدماج، أو نسبة المشاركة (للفقراء) في تقاسم الثروة الوطنية، هذه الثروة إن لم تكن نتيجة للنمو الاقتصادي، فهي نتيجة لتقاسم ريع صافي تقريبا. وهو هنا نسبة يمكن قياسها من خلال الإنفاق على المستفيدين مقارنة بحجم الناتج المحلي الإجمالي (**PIB**)، أو يمثل بشكل جوهري بالحصة في الريع النفطي، أو بالقسط من متغير اقتصادي شامل ومهم في السياق الجزائري ألا وهو الثروة الوطنية. ففي الواقع، الأخذ بعين الاعتبار للريع يشير إلى أن الثروة الوطنية يمكن تقديرها هنا كمجموع القيم المضافة (**VA**) الناتجة عن مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي زائد الجباية النفطية المدرجة في الميزانية. طريقة العمل هذه تجعل التقدير نوعا ما غير شامل (لأن الثروة أوسع من هذا التقدير بمداخيل أخرى مثلا) لكنها تبقى فعالة وذات أهمية كبيرة. وهكذا، فإن دراسة تطور توزيع الإعانات نسبة للثروة الوطنية يعطي نظرة ملخصة على معدلات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسكان الفقراء.

1- تسارع الثروة الوطنية:

لقد تطورت الثروة الوطنية (كما هو مبين في ملحق2 والشكل رقم 2) بوتيرة مستمرة: في بعض الأحيان برقمين، حيث ارتفعت بصورة شاملة من 3000×10^9 دج في عام 1998 إلى 16000×10^9 دج في عام 2016. وقد تضاعفت الثروة بأكثر من خمسة (5) أضعاف قيمتها الأساسية، أي بنمو إجمالي قدره 443٪، في غضون ثمانية عشر (18) سنة. ومع ذلك، فإنها قد عرفت فجوات سلبية مرتين في عامي 2009 و 2015.

كما ارتفعت جزئيا القيمة المضافة الوطنية والجباية النفطية، خلال نفس الفترة، وبنفس المعدل تقريبا، مع وجود مزايا طفيفة بالنسبة للقيمة المضافة بنسبة 446٪ في حين أن الجباية النفطية قدرت نسبتها بـ 441٪. وقد تغير توزيع الثروة الوطنية للفرد على مرحلتين. أولها بين عامي 1998 و 2018 (لاحظ شكل رقم 2)، عندما كان معدل نموها يتجاوز قليلا معدل الثروة الكلية. والثانية من 2007 إلى

2014 حيث كان معدل نموها أقل من معدل الثروة الوطنية. ويشير ذلك إلى أن معدل نمو السكان كان أعلى قليلا من معدل الثروة، وبالتالي، يظل التفاوت قائما، ما دام التوزيع غير متساوي.

شكل رقم 2: مخطط يبين نمو الثروة الوطنية

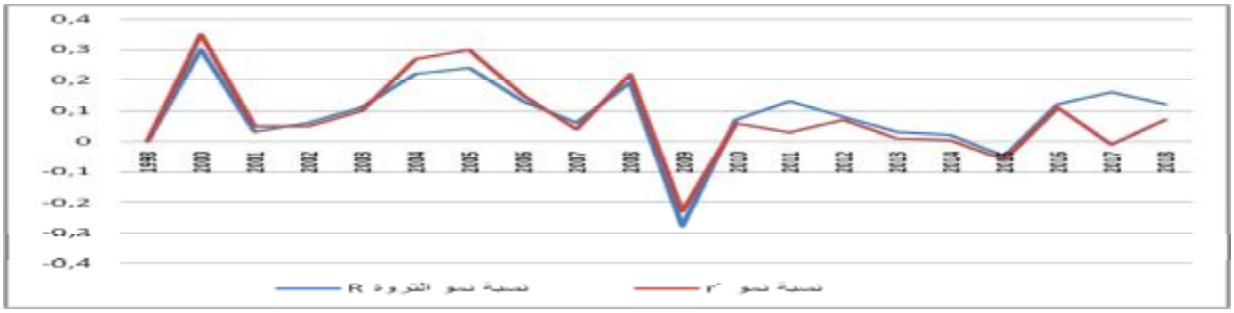

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ملحق 2

لكن ماذا تمثل الميزانية الإجمالية المخصصة للحماية الاجتماعية نسبة للثروة الوطنية؟

2- حجم ميزانية الإدماج:

بما أن المردود يقيس المزايا – أو العيوب- التي يحصل عليها المستفيدين من حالة اقتصادية معينة، أو من سياسة معينة، فإن ذلك يشبه في هذه الحالة نسبة مشاركة الفئات الضعيفة في تقاسم الثروة الوطنية. وهكذا، فإن نسبة المشاركة في الثروة تعكس درجة إدماج الأشخاص المفترض أنهم في حالة اقتصادية غير مستقرة. وتتخذ المشاركة أشكالا متنوعة، مثل المخصصات النقدية، المساعدات الموجهة للتنمية المجتمعية، والإدماج في مجال التشغيل، أو ببساطة التدخل لصالح الأشخاص العاجزين. ويمثل مؤشر المشاركة في الثروة أو الإدماج هنا المبلغ المخصص سنويا، لصالح السكان المستهدفين، نسبة للثروة الوطنية. حيث يمكن فحص تلك النسبة بمقارنتها مع معدل التغير السنوي لهذه الثروة. فقد حصل عدد السكان الذين يعتبرون فقراء وهو أربعة ملايين نسمة في عام 1998 على نسبة تقدر بـ 0.00002 فقط – اثنين في المئة ألف من الثروة الوطنية-. نسبة، بعد ركود لمدة خمس سنوات، ارتفعت لتصل في عام 2002 إلى نسبة 0.007 أي سبعة في الألف لأكثر من مليوني شخص من الفئات الضعيفة (أو الهشة) ...ولكن درجة الإدماج منذ هذا التاريخ الأخير انخفضت إلى أن بلغت 0.004 (أربعة في الألف) في عام 2008، بينما خلال هذه الفترة (2008/1998) عرفت الثروة الوطنية تسارع مذهل ومستمر لتحقق الاستقرار في السنة الأخيرة بنسبة قدرت بـ 19٪، فحتى لو كان معدل إدماج الفئات الضعيفة من السكان يعرف ارتفاعا معينا، حيث ارتفع في عام 2016 إلى معدل 0.007 (سبعة من الألف) مستوى تم تحقيقه بالفعل في عام 2002 . في حين أن الثروة[7] حققت نموا بنسبة 11٪، حيث تبقى ضعيفة لأن البطالة والفقر والأمراض تنتشر في الوقت نفسه لتمس عدد كبير من الأشخاص.

ونتيجة لذلك، تكشف نسبة الإدماج المركبة على الصيغة المنتهجة هنا عن ضعف معين في السياسة الاجتماعية التي تتبعها السلطات العمومية. ولم يحقق التدخل العمومي من خلال الإنفاق الاجتماعي المردود المتوقع منه. على الرغم من التحسن الملحوظ في التنمية البشرية **(BOUCHAOUR & TOUIL, 2014 : 1-18)**، فلقد انخفض معدل البطالة انخفاضا كبيرا منذ عام 2001 ولكنه لا يزال بالرغم من ذلك مرتفعا في حدود 11% ، (في حين نسبة البطالة لدى الشباب (24/16 سنة) تتجاوز نسبة 24%، ولدى خريجي الجامعات بقيت

مرتفعة في حدود 16- 18%، حيث أن 3/2 من البطالين هم عاطلين عن العمل لفترة طويلة) **(ONS, 2015)**. ويرجع هذا الانخفاض في جزء كبير منه إلى الإدماج الاقتصادي وليس إلى الإدماج الاجتماعي.

ومن ثم فإن التنمية البشرية تظل في إطار الاقتصاد الجزائري شرطا ضروريا ولكنه غير كاف لتمكين الأفراد.

ثانيا: التضامن الاجتماعي:

بشكل جوهري، يمكن دراسة تطور المبالغ المتاحة للحماية الاجتماعية تناسبا مع معدل نموها الخاص، حيث يمكن أيضا أن يكون ذلك مرتبطا بتطور ميزانية الدولة وغيرها من المؤشرات على سبيل المثال القيمة المضافة الإجمالية (لاحظ ملحق3 وشكل رقم 3).

شكل رقم 3: مخطط يبين نمو ميزانية التضامن الاجتماعي (%)

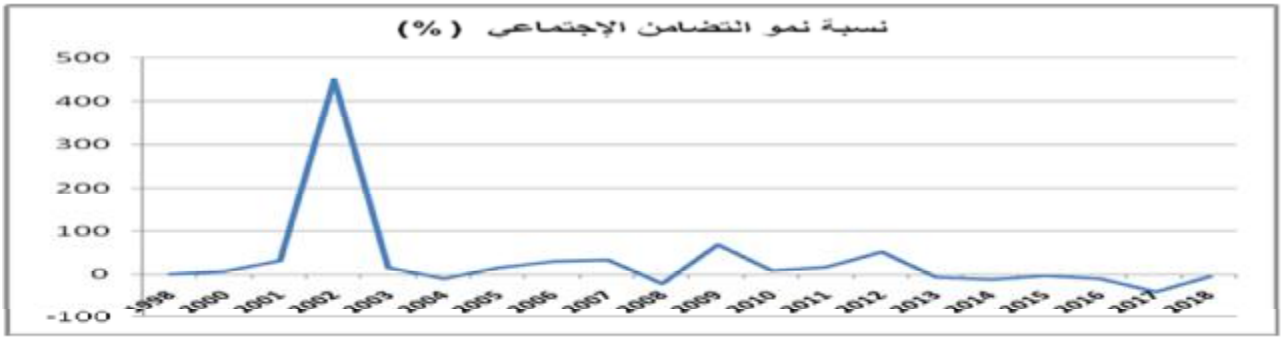

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على **ملحق** 3

1- فجوة التوزيع النظري:

عرفت المساهمة الوطنية في التضامن الاجتماعي معدلات تطور عالية جدا، إيجابية وسلبية على حد سواء. حيث تضاعفت مبالغ الميزانية المخصصة في هذا الصدد بعشرات المرات، لكنها بلغت مع ذلك معدلات سلبية خلال الفترة 2013-2018. غير أن هذه المبالغ تمثل نسبة كبيرة من الميزانية العامة لتنافس قطاعات أخرى اجتماعية واقتصادية. غير أن هذه النسبة لا تزال بعيدة عن مجالات أخرى مثل الصحة والتشغيل والبحث العلمي والتربية، التي تسهم هي الأخرى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في الوقاية من ضعف أو هشاشة المجتمع ...غير أنه، وكحصة تمثل بجملة من السلع والخدمات، من إجمالي القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية. فالتضامن الوطني بالكاد يمثل واحد من المائة (1%) بداية من عام 2009، وكان متوسطها في السابق ستة من الألف. والأسوأ من ذلك أنه يعود نظريا لكل مليوني شخص (على سبيل المثال في عام 2013) حصة تعادل خمسة من المائة (5٪) من إجمالي القيمة المضافة، في حين لا يحصل المليوني فقير سوى على واحد من المائة (1٪). وهكذا فإن الفجوة النظرية في السلع والخدمات بين الفقراء ومتوسطي الدخل جد معتبرة، وتعادل أربعة من المائة (4٪).

ولا يزال معدل الإدماج مقارنة بمستوى القيمة المضافة، بالنسبة للطبقة الضعيفة ضئيلا جدا. وهي حالة تؤكدها المقارنة بين معدل الإدماج ومعدل نمو الثروة الوطنية والأجر الوطني الأدنى المضمون (**SNMG**). أما بالنسبة لتأثيره -*كونه يمس عدد معتبر من السكان يتجاوز المليون* شخص- فإنه معدوم تقريبا.

2- الصمود:

لقد عرف معدل الفقر انخفاضا ملحوظا بين عامي 1995 و 2011، حيث مر من 14٪ إلى 5.5٪ (أي من 4ملايين شخص إلى مليوني شخص) لكنه لا يزال معتبرا من حيث القيمة المطلقة. **(Fao, 2012 : 1-100 ; rapport national 2000/2015, 2016).** لأنه

لا يتعلق فقط ببرامج الحماية الاجتماعية فحسب بل له شأن أيضا فيما يتعلق بالاستثمارات المحققة في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية. هكذا هو الحال، حتى لو كان معدل الفقر المدقع أو الأشخاص الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم، كما تحدده السلطات العامة، مستقران عند أقل من واحد في المائة، أي 0.8 % **(Rapport national 2000/2015, 2016)**، ليمثل على التوالي حوالي 255000 شخص في عام 2000، وحوالي 300000 شخص في عام 2011. وتجاوز (مع ثبات باقي العوامل الأخرى) هذا الرقم 320000 شخص في عام 2016. وبالتالي لا يزال الفقر منتشرا رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة من حيث التحويلات الاجتماعية[8] بشكل خاص ومن حيث الاستثمارات الاقتصادية بشكل عام. وفي الواقع لا يزال معدل البطالة رغم انخفاضه مثير للقلق نسبيا ويؤثر على نسبة 11% من السكان النشطين، وهي فئة من السكان مشكلة أساسا من الشباب الذين تقل أعمارهم عن ثلاثين عاما. فهل من الضروري أن نذكر بأن العمل الذي تم إنشاؤه خلال فترة الإنعاش هو عمل مؤقت غير ذي الأجر الملائم التابع للعمل اللائق[9] أو غير مجزي وبنسبة مئوية ضعيفة من الأجر الوطني الأدنى المضمون (**SNMG**)، في حين أن متوسط الأجر[10] الشهري الوطني تجاوز 39000 دينار جزائري في عام 2015.

و يعترف باستمرار الفقر ضمنيا في تقرير الحكومة لعام 2016 بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويظهر أن التحويلات الإجتماعية في مجال دعم الأسر شهدت انخفاضا، بين عامي 2009 و2014، من النسبة المعلنة بـ (-) 8.1٪ التي تراجعت[11] لتصبح (-) 22٪. ويرجع هذا الانخفاض إلى مخصصات الأسر بـ -4٪ وتحويلات الحصول على المياه والكهرباء والغاز التي انخفضت بنسبة -63٪. وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد السكان إلى 3.5 مليون، أي ما يعادل زيادة حوالي 10٪ من السكان خلال الفترة من 2009 إلى 2014.

وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالأشخاص الضعفاء، ارتفعت ميزانية المنحة الجزافية للتضامن **(AFS)** من 11 مليار دج في عام 2005 باستهدافها لـ972000 شخص، إلى 42 مليار دج في عام 2015 باستهدافها لـ 1163000 شخص. فتقريبا (زائد أو ناقص ألف) لنفس عدد الأشخاص تضاعفت الميزانية بمقدار أربع مرات تقريبا في غضون عشر (10) سنوات، في حين تضاعفت المخصصات ثلاث أضعاف بداية من عام 2009 (لاحظ جدول رقم 1).

جدول رقم 1: الإرتباطات (**les corrélations.**)

السنة	% المساهمة في الثروة الوطنية	عتبة الفقر البشري %	نسبة البطالة %	الأجر الأدنى المضمون Smig (دج)	نسبة نمو Smig %	متوسط الأجر الشهري الوطني (دج)	نسبة نمو متوسط الأجر الشهري الوطني	نسبة نمو الثروة الوطنية %
1998	0,00002		29	6000	25	13000	...	...
2000	0,00001	12,1 (0,8)	29	6000	00	15000	15	30
2001	0,00002		27	8000	33	16000	7	3
2002	0,007		27	8000		16000		6
2003	0,007		23,7	8000		17000	6	11
2004	0,005	6,8 (0,8)	17,7	10000	25	17000		22
2005	0,004		15,3	10000		18000	6	24
2006	0,005		12,3	10000		18000		13
2007	0,006		13,8	12000	20	20000	11	6
2008	0,004		11,3	12000		22000	10	19

2009	0,008		10,2	12000		25000	14	-28
2010	0,008		10	15000	25	27000	8	7
2011	0,008	5,5 (0,8)	10	15000		29000	7	13
2012	0,01		11	18000	20	32000	10	8
2013	0,001		9,8	18000		36000	13	3
2014	0,009		10,6	18000		37000	3	2
2015	0,009		11,2	18000		39000	5	-5
2016	0,007	…(0,8)	11	18000		39900	2	12
2017	0,005		11,7	18000		40300	10	16
2018	0,0043		11,7	18000		40500	5	12

0.8 هو خط الفقر المطلق

وهكذا الضعف – وهشاشة أوضاع المستفيدين من الحماية الإجتماعية- هي ظاهرة صامدة (لاحظ جدول رقم 2): كلما زادت محاربتها بالحقن النقدي، كلما كانت أفضل مقاومة ببقاء المعدلات راكدة عند مستواها (أي نفس المستوى). وبمقارنة معدلات إدماج الضعفاء، معدل نمو الثروة الوطنية (لاحظ شكل رقم 4).

شكل رقم 4: مخطط يبين نمو الثروة الوطنية (%)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جدول رقم 1

ويكشف معدل الفقر النسبي والفقر المدقع عن هذه الحالة الاجتماعية التي تتسم بالصمود والثبات. لذلك، فإن سياسة الدعم للفئات الأكثر هشاشة تتطلب مراجعة لمنهجها وإستراتيجيتها (لاحظ شكل رقم 5).

جدول رقم 2: الصمود (**la resilience**)

السنة	% المساهمة في الثروة الوطنية	معدل نمو الثروة الوطنية %	عتبة الفقر البشري النسبية %	عتبة الفقر المطلق %
1998	0,00002	…		
2000	0,00001	30	12,1 (0,8)	0,8
2001	0,00002	3		
2002	0,007	6		
2003	0,007	11		
2004	0,005	22	6,8 (0,8)	0,8
2005	0,004	24		

2006	0,005	13		
2007	0,006	6		
2008	0,004	19		
2009	0,008	-28		
2010	0,008	7		
2011	0,008	13	5,5 (0,8)	0,8
2012	0,01	8		
2013	0,001	3		
2014	0,009	2	* 5,1	
2015	0,009	-5		
2016	0,007	12	** 5,5	0,8
2017	0,005	16		
2018	0,004	12		

* حسب وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة (**MSNFCF**) عدد الأشخاص الفقراء يقدر بـ 1932000شخص

** الأزمات المتعاقبة تؤدي في أحسن الأحوال إلى ثبات باطني (ثبات باقي العوامل الأخرى)

المصدر: وزارة التضامن الوطني

شكل رقم 5: مخطط النسبة المئوية لمساهمة الفئات الهشة في الثروة الوطنية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جدول رقم 2

من خلال ما سبق يتضح أن النهج الكلي يؤدي إلى عدم الكفاءة. وعدم الفعالية كأثر في تقييم المردود على الإنفاق الاجتماعي.

ماذا عن المردود المتوقع على مستوى المستفيد أو المستلم للإعانة.

ثالثا: انتقال مشكوك فيه:

على المستوى الفردي، سيتم تقدير المردود من القوة الشرائية للمخصصات (أو المنح). في حالة الأسر التي تتلقى المساعدات فقط، فعدد الأشخاص الذين تغطيهم المنحة الجزافية للتضامن (**AFS**)، في السنوات المحورية، بلغ[12] 865000 مستفيد و 400000 من المعالين (الأشخاص المتكفل بهم). ويتطلب التكفل بهم تعبئة ظرف مالي قدره 43387.10 مليون دينار جزائري (منح، مصاريف التسيير ودفع اشتراكات الضمان الاجتماعي). أي مبلغ إجمالي قدره 5000 دينار جزائري شهريا لكل مستفيد، وبالتالي تأمين ومصاريف تسيير تقارب حوالي ثلثي (3/2) المخصصات.

1- على عتبة الفقر المدقع / المطلق:

خلال السنة المالية 2016، لم تغطي المنحة الجزافية للتضامن سوى 735000 مستفيد بمبلغ 36905.30 مليون دينار، منها 27379.70 مليون دينار موجهة للمنح (أو المستحقات)، و 9525.60 مليون دينار للاشتراكات في الضمان الاجتماعي. وهذا يعطي نظريا ما مقداره 37251.29 دينار جزائري سنويا لكل مستفيد (لا يشمل الأشخاص المتكفل بهم) أو كذلك 3104 دينار جزائري شهريا لكل مستفيد، بسعر الصرف الرسمي 100 دج مقابل واحد دولار، تشكل المنحة/المساعدة واحد دولار في اليوم. ومن حيث المخصصات المباشرة – بدون المعالين (أو الأشخاص المتكفل بهم) – بالمقارنة مع منحة 3000 دينار شهريا الممنوحة في عام 2008، أو 1.43 دولار في اليوم، يلاحظ انخفاض قيمة المعونة التي تقترن بتضخم سنوي بأكثر من 3٪ في المتوسط. ومن ثم، فإن الإنجازات تمنح شهرية حقيقية بـ 4180 دينارا أي 1.39 دولار / يوم والتي لا تصل إلى المستوى المحقق في عام 2008. نذكر بأن واحد دولار في اليوم يعتبر عالميا، عتبة الفقر المدقع. زيادة على ذلك، يقدر البنك الدولي في صفحته المتعلقة بمؤشرات البلدان، نسبة السكان الفقراء عند خط الفقر الوطني بـ 5.5 % بالنسبة لسنة 2011.[13] في حين أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (**RNB**) حسب طريقة الأطلس[14] بالنسبة لنفس السنة فيقدر بـ 4590 دولارا (والذي يعتبر في كل الأحوال متوسط نظري) أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (نظريا أيضا) يقدر بـ 5450 دولار (أو 15 دولار / يوم). وبالتالي فإن كل منحة فردية لا تمثل سوى 9٪ من هذه النسبة الأخيرة؛ وقد تكون أضعف إذا نسبت إلى فئات المستفيدين، ولا سيما "غير القادرين"، فالمخصصات تثبت ضعفها أو سخريتها. فالواقع يثبت أن توزيع المستفيدين (تشكل النساء 60 % منهم) من المنحة الجزافية للتضامن يتضمن: 25 % من المعاقين، 36% من المسنين، و 28 % من الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة، والباقي 11 % هم من النساء ربات الأسر.

تعادل المساعدة بالنسبة للأسر مائة وعشرين (120) دينارا جزائريا للمستفيد وأربعة (4) دينار جزائري لكل شخص معال ليكون ستة عشر (16) دينار جزائري. وفي المجموع، ستستفيد الأسرة من 136 دينارا في اليوم أو ما يعادل دولار واحد وعشرين سنتا (1.20) في اليوم. وهذا هو مقياس خط الفقر. وهكذا، فإن الأسرة تنتقل من حالة من البؤس أو من دون دخل إلى حالة من الفقر حيث يساوي دخلها خط الفقر.من حيث القوة الشرائية في اليوم يمكن للأسرة فقط الوصول إلى سلة من السلع المدعومة المعادلة تتكون من الحليب (50 دج) والخبز (50 دج) وغيرها من المصاريف (36 دج) من بين أمور أخرى يتم التضحية بها لصالح سلع أخرى هي أيضا ضرورية كالزيت، السميد، الملح .. وغيرها من السلع التي تحدد وفقا للمتطلبات الغذائية اليومية من خضار وفواكه، وكذلك مصاريف: السكن، الضرائب والرسوم، الكهرباء والغاز، الماء، النقل، الأدوية والصحة، الهاتف، الكتب ...وغيرها.

2- تراكم للخسائر:

هذا الواقع في حد ذاته يتفاقم ويزيد من تفاقمه ممارسة الإكراه العام. وذلك من خلال الاستنزاف الضريبي، أو على جميع المتطلبات الضريبية وشبه الضريبية، وخاصة تلك المتعلقة بالسكن، والتي يخضع لها بطريقة أو بأخرى المواطن والمستهلك، مهما كان مستوى دخله. على سبيل المثال، متوسط تعريفة المياه، بالنظر إلى متوسط التعريفات (بالنسبة لعام 2016) باعتبارها من المستويين الأولين من معايير الاستهلاك. هذا المتوسط يقدر بـ 13.80 دج/م^3. مع العلم أن المعيار الدولي لاستهلاك المياه هو 27 م^3 لكل أسرة مشكلة من خمسة أشخاص فمن الواضح –مع هذه التسعيرة– أن فاتورة المياه تقدر بـ 373 دج. المبلغ الذي يجب أن تضاف إليه مصاريف التطهير (5×27) 135دج

ومصاريف التسيير 30 دج؛ والكل يضاف إليه الرسم على القيمة المضافة بـ 7٪ أي 36 دج و الطابع الجبائي 59دج. الفاتورة تتضمن أيضا استهلاك ثابت يقدر بـ 240 دج. وهو ما يشكل إجمالي يقدر على الأقل بـ875 دج أو متوسط شهري 290 دج. بافتراض أن فاتورة الكهرباء أعلى قليلا كونها تشمل رسوم السكن، وإضافة عدد قليل من المصاريف غير المتوقعة، فالنفقات الشهرية خارج الاستهلاكات الضرورية ستصل بسهولة إلى 1000 دينار جزائري، وبالتالي بخصمها من المساعدة المقدرة بـ 3000 دج، ستنخفض لتصبح 2000 دج أي 67 دج/يوم أو 0.7 دولار / يوم! وهي عتبة أدنى من الفقر المدقع. باعتبار أنه إذا كانت المنحة (أو المساعدة) هي الدخل الحقيقي الوحيد للمستفيد، فإن هذا الأخير ينتقل من حالة ضعف إلى حالة بؤس ويأس (أو ضيق شديد)!.

هكذا، وبالنظر إلى تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (لاحظ جدول رقم 3)، فإن ألف دينار (1000دج) التي تشكل المعونة الممنوحة في عام 2001 لا تمثل سوى ثمانمائة (800 دج) في عام 2008، والثلاثة آلاف (3000 دج) الممنوحة منذ عام 2009 لا تمثل سوى ألف وثمانمائة (1800دج) في عام 2016 (لاحظ شكل رقم 6). **(ONS, 2016)** إنه فقدان للقوة الشرائية التي تزداد تفاقمها من خلال سعر ثابت للمنتجات المدعومة كما أشير إليه سابقا.

جدول رقم 3: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك على النحو التالي: (100 سنة 2001)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر أسعار الاستهلاك **I.p.c..**	100	101,5	105,8	110	112	114	118	124	131	136	142	150	160	165	173	198
قيمة حجم المخصصات **V.v.a**	1000	985	945	909	893	877	847	806	3000	2860	2700	2520	2326	2240	2110	1800
فقدان القدرة الشرائية **p.p.a**								**200**								**1200**

i.p.c = Indice des prix à la consommation; vva= valeur en volume de l'allocation ; p.p.a =Perte de pouvoir d'achat;

المصدر: وفقا لبيانات الديوان الوطني للإحصاءات (2016)

شكل رقم 6: قيمة حجم المخصصات وفقا للقوة الشرائية

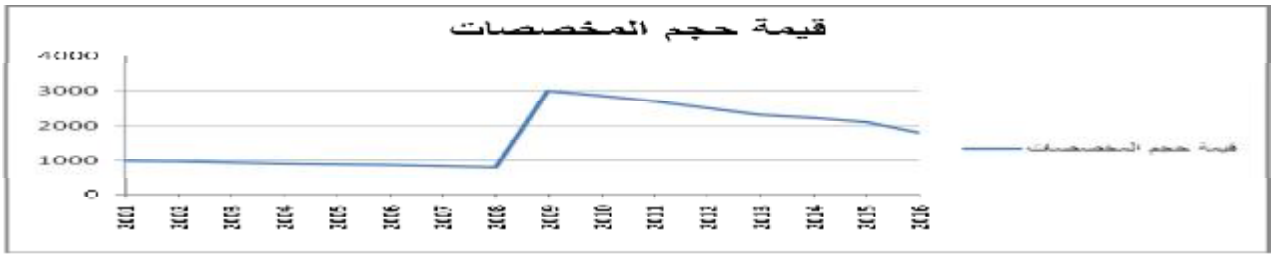

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جدول رقم 3

خاتمة

لقد حاولنا من خلال هذا المقال تقييم مردود النفقات العامة الإجتماعية، باستخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية. حيث أن مردود هذه النفقات يمكن استيعابه من حيث الأثر أو التكلفة/الفعالية المرتبطة به. وسواء كان مفهوما بأبعاده النسبية والمطلقة ومختلف المستويات الكلية أو الجزئية أو السوسيو–اقتصادية، فإنه لا يزال غير ملائم للغاية. يعتبر استثمارا اجتماعيا على المدى الطويل، أو مساعدة متفرقة، فالإنفاق الإجتماعي ليس له أثر في تحسين حالة الضعفاء، بل في الواقع له أثر سلبي. حيث نلاحظ أن هناك تراكم للخسائر التي يتكبدها المستفيد، إذ تتزايد الخسائر وتتفاقم نتيجة لعدم الوضوح التابع لسلوك صانع القرار على رأس الشؤون الاقتصادية والاجتماعية العامة. ومن ثم، يتعين

مراجعة وتنقيح السياسة الاجتماعية وأدوات تطبيقها من أجل وضع نهج ذو إستراتيجية أفضل لأجل تحقيق مردود ايجابي للنفقات العامة الاجتماعية يسمح بتحسين مختلف الحالات والأوضاع التي تعد طبيعية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن سياسة إعادة توزيع الموارد – عن طريق النفقات العمومية الإجتماعية- في هذه الحالة غير فعالة، كما تتسم بعدم الكفاءة في الحد من الهشاشة. حيث أصبح للدعم بالشكل الممارس تأثير مزدوج: أحدهما إيجابي يسمح بزيادة ثراء موردي السلع المدعمة، والآخر سلبي يؤدي لإفقار الضعفاء (الفئات الهشة) وبروز مستفيدين غير مستحقين –انتهازيين-.

قائمة المراجع:

- Banque mondiale. ***Guide pour l'Analyse des Impacts sur la Pauvreté et le Social*** **,** Social Development Department, Washington, D.C. 2003, PP 1-100. http://documents1.worldbank.org/curated/en/700311468762880373/pdf/304050FRENCH0PSIA0Users0Guide01may020031.pdf .consulter le 05/09/2019
- Boisson-Cohen M. & Collombet C. ***Séminaire L'investissement social : quelle stratégie pour la France ? Éléments pour le débat*** **,** Atelier inaugural, 26 janvier 2016, France Stratégie. PP 5-34. https://www.strategie.gouv.fr/sites/strategie.gouv.fr/files/atoms/files/mdj_seminaire_investissement_social_final08022016.pdf consulter le 04/09/2019
- BOUCHAOUR R. & TOUIL A, ***Gouvernance et développement humain : Éclairage des concepts Et Etude comparative entre trois pays de l'Union du Maghreb Arabe (Algérie- Maroc - Tunisie)***, Revue algérien de développement économique N °01 / Déc 2014, PP01-18
- DAMON J., ***L'investissement social : contenu et portée d'une notion en vogue***, Revue de droit sanitaire et social, n°4, 2015, PP. 722-733.
- European Commission, ***Employment and Social Developments in Europe,***. Brussels: European commission D-G for Employment, Social Affairs and Inclusion. 2014, P. 66
- GUILLAUMONT P. et WAGNER L., ***L'efficacité de l'aide pour réduire la pauvreté : leçons des analyses transversales et influence de la vulnérabilité des pays*** **»,** Revue d'économie du développement, 2013/4 Vol. 21, p. 115-164
- HALACHMI A., ***La mesure du rendement : Vérifiez la température de l'eau avant de plonger***, Revue Internationale des Sciences Administratives 2/ 2005 (Vol. 71), pp. 267-279
- MALTHUS T. R (1798), ***Essai sur le principe de population***. Une édition électronique, Paris : Éditions Gonthier, 1963, 236 P. Collection : Bibliothèque Médiations. (Préface et traduction par le docteur Pierre Theil). https://ise.unige.ch/isdd/IMG/pdf/principe_de_population.pdf. Consulter le 05/09/2019
- MYRDAL G., ***Beyond the Welfare State. Economic planning and its international implications***. Yale University Press, New Haven, Conn., 1960. Xiii.
- Office national des statistiques, (2015), ***activite, emploi & chomage en septembre 2015*** , B. N° 726. Alger. 2016
- Office National des Statistiques, ***Activite, emploi & chomage en septembre 2016,*** Données Statistiques n° 763, ONS - Alger. 2016. http://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0916.pdf . Consulter le 05/09/2019
- OCDE, ***L'investissement dans le capital humain: une comparaison internationale***, Paris, Editions de l'OCDE. 1998, P 9
- OCDE, ***Du bien être des nations: le rôle du capital humain et social - enseignement et compétences***, Paris: Editions de l'OCDE. 2001, P 18
- Organisation des Nations Unies Pour l'Alimentation et l'Agriculture (**FAO**), ***Cadre programme pays Algérie 2013/2016***, Décembre 2012. PP1-120. http://www.fao.org/3/a-bp597f.pdf. Consulter le 01/10/2019
- Rapport national 2000/2015, ***Algerie : objectif du millénaire pour le développement***, Rapport établi par le Gouvernement algérien**,** juin2016. http://www.undp.org/content/dam/algeria/docs/publications/MAE_Rapport_2000-2015_BD%20FF.pdf. Consulter le 04/10/2019.
- Rapport préparé pour Parcs Canada, (2014). ***« Louisbourg300 : Analyse économique et rendement du capital investi (RCI)*** **»,** MacKellar Cunningham & Associates, Ltd. https://www.pc.gc.ca/fr/lhn-nhs/ns/louisbourg/info/~/media/6F214762A2BA4E92BD92E7CA6D97DEEA.ashx
- Tagne Kuelah J.-R, (2016), «***L'évaluation du rendement d'une dépense publique : un précis méthodologique à l'usage des évaluateurs de programmes du ministère*** », Ministère de l'économie de la science et de l'innovation- gouvernement du Québec.

الملاحق:

ملحق 1: مقارنة الأسعار العالمية / أسعار السوق الداخلية (السكر، القمح والزيت)

	2008	2010	2012	2014	2016	2017	2018	2019
1) السكر (سنت/باوند)	**13**	**23**	**24**	**17**	**16**	**20**	**14**	**12**
أ) المعادل دج / كغ	26	46	48	34	32	40	36	31
ب) السعر السوق الداخلية * (أسعار مقننة)	80	80	80	90	90	90	90	90
ب – أ = جـ	54+	34+	32+	56+	58+	50+	54+	59+
النسبة جـ /أ	2.08	0.74	0.67	1.65	1.80	1.25	1.5	1.9
النسبة ب /أ	**3.1**	**1.74**	**1.67**	**2.65**	**2.81**	**2.25**	**2.5**	**2.9**
2) القمح (سنت/ بوشل) 27 كغ	1000	500	700	700	500	400	505	480
(سنت / كغ)	**37**	**19**	**26**	**26**	**19**	**15**	**19**	**17**
أ) المعادل دج /كغ	30	13	20	22	19	15	22	20.5
بَ) سعر السوق الداخلية	50	50	50	50	50	50	50	50
بَ – أ= جَ	20+	37+	30+	28+	30+	35+	28+	29.5+
النسبة جَ / أ	0.67	2.85	1.50	1.27	1.58	2.30	1.27	1.43
النسبة بَ/ أ	**1.67**	**3.85**	**2.5**	**2.27**	**2.63**	**3.33**	**2.27**	**2.43**
3) زيت الصوجا (سنت/ رطل)	**52**	**40**	**54**	**40**	**40**	**33**	**29.5**	**28.5**
أ) المعادل دج / لتر	78	64	86	80	88	77	76	75.5
ب) سعر السوق الداخلية دج /لتر	80	110	130	150	150	150	150	150
بً– أ= جً	2+	46+	44+	70+	62+	73+	74+	74.5+
النسبة جً/ أ	0.03	0.72	0.50	0.88	0.70	0.95	0.97	0.98
النسبة بً/أ	**1.03**	**1.72**	**1.51**	**1.88**	**1.70**	**1.95**	**1.97**	**1.98**

المصدر: بورصة نيويورك (https://sa.investing.com/commodities/us-sugar-no11) والسوق الداخلية (وزارة التجارة).
سنت حول إلى دج حسب سعر الصرف الرسمي

ملحق2: تطور الثروة الوطنية -**la richesse nationale**- (10 ^{9} د.ج.)

السنة	القيمة المضافة الوطنية	الحيازة البترولية	اجمالي الثروة (R)	نسبة نمو الثروة (R)	نصيب الفرد من الثروة (د.ج). = r` R/habitant (المستوى المعيشي النظري)	نسبة نمو r` (نسبة نمو نصيب الفرد من الثروة)
1998	**2600**	**311**	**2911**	**---**	**96000**	**---**
2000	**3430**	**720**	**4150**	**0.30**	**130000**	**0.35**
2001	**3452**	**841**	**4293**	**0.03**	**136000**	**0.05**
2002	**3646**	**916**	**4562**	**0.06**	**143000**	**0.05**
2003	**4297**	**836**	**5133**	**0.11**	**158000**	**0.10**
2004	**5100**	**1486**	**6586**	**0.22**	**201000**	**0.27**
2005	**6436**	**2268**	**8704**	**0.24**	**262000**	**0.30**
2006	**7332**	**2714**	**10046**	**0.13**	**301000**	**0.15**
2007	**8022**	**2712**	**10734**	**0.06**	**313000**	**0.04**
2008	**9315**	**4000**	**13315**	**0.19**	**382000**	**0.22**
2009	**8055**	**2328**	**10383**	**0.28–**	**293000**	**0.23–**
2010	**9657**	**1500**	**11157**	**0.07**	**310000**	**0.06**
2011	**11356**	**1529**	**12885**	**0.13**	**351000**	**0.03**
2012	**12483**	**1562**	**14045**	**0.08**	**375000**	**0.07**
2013	**12857**	**1616**	**14473**	**0.03**	**379000**	**0.01**
2014	**13257**	**1578**	**14835**	**0.02**	**381000**	**0.005**
2015	**12429**	**1722**	**14151**	**0.05–**	**357000**	**0.06–**
2016	**14200**	**1683**	**15883**	**0.12**	**397000**	**0.11**
2017	**14026**	**2127**	**16153**	**0.16**	**391000**	**0.01-**
2018	**15755**	**2350**	**18105**	**0.12**	**421000**	**0.07**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (الحسابات الإقتصادية)، قوانين المالية التكميلية.

ملحق3: المخصصات الميزانية السنوية للتضامن الوطني منذ عام 1998

السنة	المبـلغ 10^6د.ج.	نسبة نمو التضامن الإجتماعي %	المبلغ % من الميزانية العامة	المبلغ % من القيمة المضافة
1998	48	---	0,0001	0,00002
2000	51,54	7	0,005	0,00002
2001	68,22	32	0,008	0,00002
2002	30708,32	450	2,92	0,008
2003	35268,37	15	3,21	0,008
2004	31691,24	10-	2,64	0,006
2005	36818,97	16	3,06	0,006
2006	47867,11	30	3,72	0,007
2007	64081,83	34	4,06	0,008
2008	50227,96	22-	2,49	0,005
2009	85449,35	70	3,29	0,01
2010	92935,94	9	3,27	0,01
2011	109466,70	18	3,18	0,01
2012	165845,33	52	3,59	0,01
2013	154122,33	7-	3,55	0,01
2014	135822,04	12-	2,88	0,01
2015	131653,69	3-	2,65	0,01
2016	118830,89	10-	2,50	0,01
2017	70904,21	40-	1,54	0,005
2018	67379,79	5-	1,47	0,0043

المصدر: قوانين المالية، الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير الحكومة 2016.

[1] يمكن تعريف المنفعة المجتمعية على المدى القصير (أنها تخفيف للمعاناة، الحد من البطالة)، المدى المتوسط (الحد من الفقر) أو على المدى الطويل (التنمية الاجتماعية).

[2] باللجوء الى نظرية قانون نمو السكان لمالثوس . (Malthus T. Robert (1798), 1963)

[3] **وفقا لتصريحات وزير التضامن الوطني أمام البرلمان بتاريخ 2010/01/19**

[4] مختلف الميزانيات العمومية المتضمنة بقوانين المالية، المديرية العامة للسياسة والتقديرات. على الرابط: http://www.dgpp-mf.gov.dz/

[5] الموقع الرسمي لبورصة نيويورك للمواد الأولية: https://www.nyse.com

[6] يتم تعريف التأثير وفقا لقاموس لاروس باعتباره أثر أو صدمة ناجمة عن قذيفة؛ ولكن أيضا كأثر ينتج عن شيء ما: رد فعل عنيف أو نفور

[7] وهي تقدر كما تم الإشارة إليه سابقا بمستوى أدنى من المستوى الحقيقي، تأخذ بعين الإعتبار جميع عناصر الإيرادات: مثل إيرادات رأس المال والمصادر الخارجية

[8] لقد بلغت نسبة التحويلات الاجتماعية سنة 2015 حوالي 7.5%، 50% منها لدعم أسعار المواد الأساسية. بميزانية قدرها 225.5 مليار دج. وفقا لتقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (2015)

[9] حسب تعريف المنظمة الدولية للعمل (1999)

[10] نسبة إلى الدينار الجزائري الذي يستمر في الانخفاض وخاصة فيما يتعلق بتعادل القوة الشرائية.

[11] بمعدل سنوي متوسط 3٪ للتضخم على مدى 5 سنوات: تغير المبلغ من 459 مليار دينار إلى 422 مليار دينار.

[12] وفقا لمصادر وطنية مختلفة (**تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES ، الميزانيات، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة** ...).

[13] معدل الفقر الوطني هو النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني. وتستند التقديرات الوطنية إلى تقديرات مرجحة للسكان انطلاقا من دراسات استقصائية للأسر. أما مصدر فريق العمل المعني بالفقر العالمي. تستند البيانات إلى تقييمات البنك الدولي للفقر في البلدان المدروسة واستراتيجيات الحد من الفقر في مختلف البلدان.

[14] لتسهيل التقلبات في الأسعار وأسعار الصرف، يستخدم البنك الدولي طريقة خاصة للتحويل أطلس (من العملة الوطنية إلى الدولار). وتطبق هذه الطريقة عامل التحويل الذي يحدد متوسط سعر الصرف لسنة معينة والسنتين السابقين، معدل لايأخذ بالحسبان الفروق في معدلات التضخم بين البلدان، وحتى عام 2000، بلدان مجموعة الخمسة (G-5) (فرنسا، ألمانيا، اليابان، المملكة المتحدة والولايات المتحدة). وتشمل هذه البلدان منذ عام 2001 منطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.